

وان تفرقوا الى الوصف خضع كل عجمي وفي الخبر في اليهود اذ شهدوا على رجل
 ثم رجعوا عن شهادتهم وقد بقي على الرجل ضمنا ما شهدوا به وغر حواجرهم
 فتوجهت شهادتهم ولو تغير موالي اليهود شيئا وفي رجلين شهدا على رجل
 ان يترك ففطعت برع ثم جاء ابرجل خضعا لاهل السارق وليس الذي
 فطعت برع انما شبهها ذلك هذا ففرض ان غر ما نصف الدية ولم يحسن
 شهادتهما على الاخر ولو وجع البعض خاصة لم يمض قول على نفسه بحيث كان
 قتلا لولي في صورة اذ لا النفس رد على من الدية بالحساب وان اخذ
 الدية اخذ بالحساب في الخبر ربة شهدوا على رجل ان يترك ثم رجع احد
 وقال شككت قال عليه الدية فان قال شهدت على من شهدا بهتلى في
 رواية ثم رجع احدهم قال بدم ربع الدية وقال في النهاية موافقا لادراك
 بقتل الرابع المعد ورد على الباقي ثلثة ارباع الدية للخص عن اربعة
 شهدوا على رجل ان يترك فلما اقبل رجع احدهم عن شهادته قال فقال بقتل الرابع
 ويؤد الثلثة الى اهله ثلثة ارباع الدية وحل على ما اذا رجعوا جميعا كقول
 احدهم تعدت لان احدا لا يلزم باقرار غيره وكلما اغرم العدة المعتبرة
 برجوعهم جميعا اغرموا بالسوية والمراء نصف الرجل ومع رجوع البعض
 ولو كان اربعة العدة فرجع الزايد خاصة حتى يثوبه للخصم فولان
 اظهرها العدم مفسح اذا ثبتت منهم شهدوا بالزواي شهدوا الكذب
 يقتض الحكم واستبدال المال فاقصد بغيرم اليهود كما في الصحيحين فلو كان قتلا
 ثبت عليه العتق وكان حكمه حكم اليهود اذ اقر بالعدو انما ثبتت كونهان
 بابر مقطوع به كالمحاكم والحبر المقيد للعلم بالبلدية لا بدعاص
 لان رجوع

لان رجوع بحيث يقتض الحكم بظهور مانع في الشهادة سابق على الاداء او الحكم على
 الخلاف فان كان طلاقا وعتاقا واعتقاد من العقوبة بين خلافه وان كان
 على مال وكانت العين باقية ردت والتفتة فهل الحكم له لصانها بالفضل ان كان
 مصرا انظر للبيان وقيل بين الامام ح شيخنا الضمون له بين اخذ منه والافتقار
 اليه والاول اظهر وان كان قتلا او جرحا فلا يرد والدية في بيت المال
 لان رجوع خطا للحكام وربما يفرق بين ما اذا كان المستوفى هو الولي وغيره لان
 استيفاء الولي يستند الى اخذتة الذي بين عدمه فيكون كغيره خطا نحو
 ما من والاول قولى لاستناده الى حكم الحاكم ثم لو باشر به الحاكم وقبل اذن
 الحاكم في الاستيفاء يجمل بعلق الضمان به لتوقف جواز استيفائه على الاذن
كما مفسح الغرض والموازي قال الله تعالى **يؤصمكم الله في اولادكم**
لانكم كنتم حظه الايمان الى اخر الامرين وباري ذكرها وعن النبي صلى الله عليه
 وسلم الغرض وعلوها الناس في امر مقبوض وان العلم سيقض ويظهر
 الفتن حتى يخلف الايمان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما قول وذلك
 لانهما مسائل الغرض على اصول غير عقلية وعدم استعمال القران على جميعها كاهل
 الدين عليهم فيها اصول باينها سائر الفرق وهم ادري بما في بيت النبي صلى الله عليه
 وسلم من الغرض والله يعلم الغرض فانها من دينك وان نصف العلم وان
 كل ما شرع من حق وقد ذكرنا في نوجية النصفية وجوها كاهلها مفسحات
اليك الاول في موجبات الارث ومساواة الموات قال الله تعالى
والاولاد الاكبر بعضهم اولى ببعض في كتاب الله **مفسح** من جبا
 لان ثلثة بالضرورة من الدين النسب وان رجعة والولاية وذو الالفاب على

Copyrighted material